

مقدمة:

تُعد الصياغة القانونية للعقود من الركائز الجوهرية لضمان وضوح العلاقة التعاقدية بين الأطراف، وتفادي أي نزاع مستقبلي قد ينشأ بسبب الغموض أو سوء الفهم. بخلاف ما يعتقد البعض، لا تقتصر الصياغة على الجوانب اللغوية أو النحوية، بل تمتد لتشمل هيكليّة العقد، تسلسل بنوده، توافقه مع القوانين السارية، خلوه من المخالفات، وضمان قابليته للتنفيذ بشكل قانوني سليم.

تتضمن الصياغة القانونية السليمة صياغة دقيقة للبنود، تعبّر بوضوح عن إرادة الأطراف، وتراعي التوازن العقدي والوضوح الكامل في الشروط والأحكام. كثير من النزاعات التي تُعرض على المحاكم يكون سببها الأساسي ضعف أو غموض الصياغة، أو غياب تحديد دقيق للحقوق والالتزامات.

تهدف هذه الدورة إلى تمكين المشاركين من كتابة العقود بأسلوب احترافي، يتوافق مع المتطلبات القانونية، ويقلّل من فرص الخلافات أثناء التنفيذ أو التفسير. كما تتناول الدورة القواعد العامة للصياغة، وأنواع الشروط التعاقدية، وأساليب اختيار الألفاظ القانونية، والتدريب العملي على إعداد نماذج عقود فعالة تستوفي الجوانب القانونية والعملية.

الفئات المستهدفة:

العاملون في إدارات العقود والمشروعات.

المحامون والمستشارون القانونيون المتخصصون في العقود المحلية والدولية.

القانونيون المعنيون بفض المنازعات التعاقدية والتحكيم.

مدراء الإدارات القانونية والمشتريات والعقود.

العاملون في الإدارات القانونية في المؤسسات الحكومية والخاصة.
القانونيون العاملون في وزارات العدل والتشريع.
المسؤولون عن إبرام العقود مع الشركات الأجنبية أو متعددة الجنسيات.
أي مهني أو مختص يرغب في تطوير قدراته في مجال الصياغة القانونية للعقود وتحسين أدائه المهني.

الأهداف التدريبية:

مع نهاية هذا البرنامج التدريبي، سيكون المشاركون قادرين على:

- التعرف على آليات وأساليب الصياغة القانونية السليمة للعقود وبنودها، والتدرب العملي عليها.
- دراسة النماذج والقوالب المعتمدة في صياغة العقود، واستخدامها بشكل فعال.
- التطبيق العملي للعقود النموذجية الدولية والمحلية وفق ضوابط دقيقة.
- التفريق بين أنواع الشروط التعاقدية (الرئيسية والثانوية، الصريحة والضمنية) وأثر كل منها.
- استخدام الألفاظ القانونية المناسبة لتركيب الجمل والبنود التعاقدية بدقة ووضوح.
- اكتساب القدرة على إعداد الجمل القانونية بطريقة منهجية تعكس إرادة الأطراف التعاقدية.
- الإلمام بالقواعد العامة للصياغة القانونية وتحسين المهارات اللغوية والأسلوبية المرتبطة بها.
- تطبيق مبادئ الكتابة القانونية الفعالة من حيث الشكل والمضمون.

الكفاءات المستهدفة:

القدرة على تكوين العقد وصياغة بنوده القانونية بمهارة.

اختيار القالب المناسب للعقد وفق طبيعته القانونية والعملية.
امتلاك مهارات الصياغة الدقيقة للقاعدة القانونية.
تطوير قدرات الكتابة القانونية الرسمية والتعاقدية.
الالتزام بأصول ومبادئ الصياغة القانونية والعقدية السليمة.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: تكوين العقد وصياغته

التعريف بمفهوم التعاقد وأساسياته القانونية.
كيفية اختيار القالب الملائم للعقد بناءً على نوع التعاقد والعلاقة القانونية.
الصياغة القانونية للبند التعاقدية، وأهمية الترتيب المنطقي للمحتوى.
التفريق بين الشروط الصريحة والضمنية، وأثر كل منها في العلاقة التعاقدية.
تصنيف الشروط التعاقدية إلى رئيسية وثانوية، وتحليل دورها في تنظيم العلاقة.

الوحدة الثانية: التطبيق العملي لاختيار القالب الملائم للعقد

تحليل هيكلية العقد من حيث الشكل والمضمون.
الصياغة الفنية والقانونية لمقدمة (ديباجة) العقد.
اختيار الشروط التعاقدية وفق طبيعة المشروع وأهداف الأطراف.
المهارات الخاصة بتعريف المصطلحات والمفاهيم التعاقدية.

التعرف على أنواع المرفقات التعاقدية، وأهمية ترتيبها ودمجها في العقد.

الوحدة الثالثة: التدريب العملي على صياغة القاعدة القانونية

إعداد الفقرات والبنود القانونية بصورة احترافية.

ضمان وضوح وتحديد الالتزامات والحقوق في العقد.

دراسة النماذج الشائعة للبنود التعاقدية، وتحليل صيغها.

تدريب على تركيب الجمل القانونية بشكل دقيق يراعي القواعد القانونية واللغوية.

الوحدة الرابعة: الكتابة والصياغة القانونية

الفرق بين الكتابة القانونية العامة والصياغة القانونية المتخصصة.

التعرف على أقسام الصياغة القانونية وأثرها في تنظيم النص.

تدريب على صياغة الجمل القانونية بوضوح وفعالية.

فهم العلاقة بين الشكل والمضمون في الوثائق القانونية.

تنظيم الوثيقة القانونية بطريقة تسلسلية منطقية تسهّل الفهم والتنفيذ.

الوحدة الخامسة: أصول حسن الصياغة القانونية والعقدية

استخدام "البناء للمعلوم" و"البناء للمجهول" في الصياغات القانونية، ومتى يُفَضَّل كل منهما.

صياغة النفي والإثبات بدقة دون إرباك أو غموض.

ترتيب الأفكار والبنود داخل العقد بطريقة منهجية ومنسجمة.
استخدام المفرد والجمع بطريقة صحيحة بحسب السياق القانوني.

